



إلى السيدات والسادة عمداء ومديري مؤسسات التعليم العالي والبحث إلى السيدة والسادة رؤساء الجامعات

الموضوع : حول ملف عقود الانتداب في إطار برامج البحث العلمي الجامعي.
المرجع : - القانون التوجيهي عدد 06 لسنة 1996 المؤرخ في 31 جانفي 1996 المتعلق بالبحث العلمي وتطوير التكنولوجيا،
- الأمر عدد 942 لسنة 1997 المؤرخ في 19 ماي 1997 المتعلق بالعقود المبرمة مع أعوان البحث،
- المذكرة عدد 01 لسنة 1999 المؤرخة في 23 فيفري 1999 المتعلقة بالعقود المبرمة في إطار برامج البحث العلمي الصادرة عن الوزارة الأولى (كتابة الدولة للبحث العلمي والتكنولوجيا).

المصاحب :- الوثيقة عدد 1 : قائمة في الوثائق الضرورية لتكوين ملفات الانتداب،
- الوثيقة عدد 2 : نموذج عقد انتداب في إطار تفتح الجامعة على المحيط،
- الوثيقة عدد 3 : نموذج عقد انتداب في إطار وحدات البحث أو وحدات الخدمات المشتركة للبحث،
- الوثيقة عدد 4 : نموذج عقد انتداب في إطار مدارس الدكتوراء.

وبعد،

يمثل انتداب الباحثين (طلبة وأساتذة جامعيين) والأعوان الإداريين، في إطار تنفيذ برامج البحث العلمي، إحدى وسائل تفعيل العمل لإنجاز هذه البرامج بما يوفره من كفاءات تضاف إلى فريق الباحثين الأعضاء في مشاريع البحث. وحرصا من الوزارة على الحد من الصعوبات الإجرائية التي برزت في هذا المجال وخاصة كثرة حالات عرض مشاريع العقود للتأشير على سبيل التسوية وطول آجال الحصول على التأشيرة نظرا إلى عدم إرفاق ملفات العقود بالوثائق اللازمة، فالرجاء الحرص على احترام الترتيب الآتية :

- 1- احترام مبدأ الحصول على التأشيرة المسبقة على مشاريع العقود قبل دخولها حيز التنفيذ وذلك تماشيا مع ما جاء بالمذكرة المذكورة بالمرجع أعلاه.
- 2- يتعين على جميع المؤسسات اعتماد أحد النماذج الثلاث المصاحبة وفقا لإطار مشروع البحث (تفتح الجامعة على المحيط ، وحدات البحث أو وحدات الخدمات المشتركة للبحث ومدارس الدكتوراء) مع الحرص على تضمين كافة البيانات الضرورية صلب وثيقة مشروع العقد.

3- إيلاء العناية الكافية لملفات الانتداب وإرفاق كل مشروع عقد بكافة الوثائق الضرورية أذا بعين الاعتبار إطار العقد وما ورد بالوثيقة عدد 1.

وإني أدعو السيدة والسادة رؤساء الجامعات والسيدات والسادة عمداء ومديري مؤسسات التعليم العالي والبحث إلى تحسيس المصالح التابعة لهم بضرورة تطبيق ما ورد بهذا المنشور حرصا على تحقيق النقلة النوعية اللازمة في أنشطة البحث التابعة للوزارة من حيث آجال التأشير على العقود ومن حيث ضمان كفاءة الإطارات والأعوان الذين يتم التعاقد معهم.

وزير التعليم العالي

الازهر بوعوني